

مشروع القانون الذي قدمه عضو الكنيست دافيد روتيم، الذي يوجب سبطلب من المواطنين العرب الإعلان عن ولائهم لدولة إسرائيل دولةً يهوديةً وصهيونيةً. أفضي مشروع القانون مؤقتاً عن جدول عمل الحكومة على ضوء الضغوط الجماهيرية والانتقادات الدولية.

من دواعي الأسى كذلك استغلال بعض الوزراء الحكوميين لمناصبهم ووظائفهم بغية تطوير سياسة تمييزية، وإطلاقهم تصريحات عنصرية ضد المواطنين العرب. في هذه الأيام، يوقر لنا هؤلاء سبلاً من التصريحات العنصرية التي لا تقتصر على المجموعات الهامشية، على سبيل المثال، قرّر وزير المواصلات يسرائيل كاتس في الفترة الأخيرة عبّرنة أسماء المدن المثبتة على لافتات الشوارع. كذلك في الفترة الأخيرة، صرّح وزير البناء والإسكان (أريئيل ألياس) بضرورة "إيقاف التفشّي العربي في وادي عارة". أما وزير التربية والتعليم (جدعون ساعار)، فقد قرّر إخراج مصطلح "الكنبة" من مناهج التعليم في المدارس العربية.

بعد انتهاء الانتخابات، دخل باروخ مارزبل وإيتمار بن جفير على رأس مجموعة من اليمين المتطرّف إلى مدينة أم الفحم بغية تهريب سكّان المدينة والتحرّيش ضدهم واستفزازهم. هذه الخطوة تسببت في صدامات خطيرة بين قوّات الشرطة والمواطنين العرب الذين خرجوا للاحتجاج على زيارة الكراهية والعنصرية. يجدر بالإشارة كذلك أنّ مجموعة من المواطنين اليهود قد قدموا إلى أم الفحم، معبرين عن تضامنهم مع سكّان المدينة. واصل باروخ مارزبل وبن جفير وزمرتهم جولات الكراهية والعداية حين دخلوا إلى مدينة رهط في الجنوب. سبقت هذه الاستفزازات أحداث أكتوبر عام 2008 في مدينة عكا والمواجهات العنيفة التي حصلت بين المواطنين العرب واليهود في المدينة، والتي ذكرنا مرّة أخرى بهشاشة العلاقات بين المواطنين اليهود والعرب. ولا سيّما في المدن المختلطة. توضح هذه الأحداث أهميّة المعالجة الفورية لحالة المجتمعات العربية التي تعيش في هذه المدن.

على الرغم من التوتّر المتفاقم بين الشعبين واستمرار العنصرية والتمييز وغياب المساواة بين المواطنين اليهود والعرب. على الرغم من ذلك امتنعت الحكومة -في خطوطها الأساسية- عن التطرّق إلى سياساتها تجاه المواطنين العرب. هذا التجاهل يشجع فينا الكثير من القلق؛ إذ من الواضح أنّ على الحكومة قيادة عملية تصحيح فوريّ وواسع في سياساتها تجاه المواطنين العرب. نناشد الحكومة، على ضوء عجالة هذه القضية، إجراء الحوار المتواصل مع قيادات الجمهور العربي بغية فهم طموحات الجمهور العربيّ وحاجته إلى إشراكه في وضع السياسات. وذلك في إطار تحديد وتطبيق سياسة واسعة لتحقيق المساواة بين المواطنين اليهود والعرب.

تتعامل جمعيّة سيكوي مع الغايات التالية باعتبارها مواضيع ملتهبة تستوجب التدخّل الفوريّ:

العمل على رفع مستوى جهاز التعليم لدى المواطنين العرب. وذلك من خلال رصد الموارد المطلوبة؛ تنفيذ تغييرات هيكلية ومضمونية في مؤسسات التعليم العالي وإتاحتها للمواطنين العرب. بالإضافة إلى ذلك، على الحكومة منح السلطات المحليّة العربية مساعدات خاصة لبناء وإعادة ترميم البنى التحتية في البلدات العربية، والعمل على تعزيز الحكم المحليّ العربيّ، وتحسين رفاهية الفرد والمجتمع في المدن والقرى العربية. وتعبئة النقص في ميزانيات الرفاه للسلطات المحليّة.

من المواضيع الجوهرية الخلافية بين الدولة والمواطنين العرب مسألة الأراضي. يعاني المواطنون العرب من التمييز الصارخ والمتواصل في رصد "أراضي عامة". هذا التمييز يجعل ضائقة الأرض في المجتمع العربيّ تفاقم، وعليه تقع على عاتق الحكومة مسؤولية الاهتمام بأن تتوافر الأراضي العامة للمواطنين العرب كما تتوافر للمواطنين اليهود. وضمان إشراك الجمهور العربيّ في إجراءات التخطيط ومرعاة احتياجاتها عند اتّخاذ هذه الإجراءات. حرّي بالحكومة أن توسّع مناطق نفوذ البلدات العربية ومنحها مزيداً من الأراضي العامة بغية بناء أحياء سكنية جديدة؛ وأن تصادق على إقامة بلدات جديدة؛ وأن تشجّع البناء الشعبيّ للمحتاجين على نحو يلائم الطابع الثقافي للجمهور العربيّ؛ وأن توفّر التمييز الممارس تجاه المواطنين العرب في المدن المختلطة؛ وأن تعترف بالقرى

العربية غير المعترف بها في النقب وفق معايير عادلة ومتساوية. ندعو الحكومة أن تتحمّل المسؤولية عن ضائقة السكن في المجتمع العربيّ، وأن تستخدم جميع الوسائل المتاحة لديها لحلّ هذه الضائقة.

تتصدّر المدن والقرى العربية قائمة البلدات المنكوبة بالبطالة. على ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية التي توسّع من دائرة البطالة، ينبغي على الحكومة تدعيم خلق أماكن عمل للمواطنين العرب. وإقامة المناطق الصناعية ومراكز التشغيل في البلدات العربية. وضّم سلطات محليةّة عربية إلى المناطق الصناعية المناطقية القائمة. وإشراك المواطنين العرب في سلك الخدمة العامة. تُلقى على عاتق الحكومة كذلك مسؤولية العمل على دمج المواطنين العرب في تلك الفروع التي يجري إقصاؤهم عنها إقصاءً فعلياً.

بالإضافة إلى الموارد المادية، ثمة حاجة إلى العمل على المستوى الرمزيّ. على الحكومة منح المواطنين العرب فرصة التعبير عن ثقافتهم العربية. وعليها ملقى واجب رصد الموارد المطلوبة لتحقيق هذا الأمر. عليها، من خلال مراسلاتها ونشراتها، أن تجعل العربية منعكسة لغّة رسمية في دولة إسرائيل. في موازاة ذلك، ينبغي على الحكومة وضع خطة شاملة لصدّ العنصرية والتحرّيش ضدّ المواطنين العرب وضد قيادة المجتمع العربي والعمل على تطبيق توصيات لجنة اور. المتعلقة بحقوق المواطنين العرب. في هذا الصدد، ينبغي التذكير مرّة أخرى بعدم الموافقة على إغلاق الملقّات ضدّ أفراد الشرطة المتهمين بقتل 13 شاباً عربياً في أحداث أكتوبر عام 2000. نحن من جهتنا نعرب عن تأييد مطلب لجنة المتابعة لشؤون الجماهير العربية بإقامة لجنة تحقيق حيادية، كي تحقّق تحقّقاً متعمّماً في مقتل المتظاهرين العرب.

اتّخذت حكومة إسرائيل التي أنهت عملها في آذار عام 2009 (والتي كانت برئاسة إيهود أولمرت)، اتّخذت جملة من القرارات الإيجابية. ونقّدت بعض الخطوات الإيجابية في كلّ ما يتعلّق بالمواطنين العرب. جدر الإشارة إلى التالية من بينها: قرار الحكومة المتعلّق بإتاحة خدمات الحكومة إتاحة فعّالة، والقرارات الحكومية المتعلقة بضمان تطوير التمثيل اللائق للعرب في الوزارات الحكومية، على الصعيد التنفيذي. تمكن الإشارة إلى التقدّم المهمّ الذي طرأ على تحرير الحزائط الهيكلية للمدن والقرى العربية وإقامة "سلطة التطوير الاقتصادي للوسط العربيّ" في ديوان رئيس الحكومة، وتحويل الميزانيات إلى هذه السلطة. على الرغم من ذلك، لا يتعدّى الأمر بضع خطوات أوليّة وشديدة المحدودية. مقادير التمييز ضدّ المجتمع العربيّ تلزم الحكومة الحالية باتّخاذ خطوات دراماتيكية بغية مواجهة مسألة غياب المساواة. وعلى الرغم من عدم تطرّقها -في الخطوط الأساسية- إلى سياساتها تجاه المواطنين العرب. لم يفت الأوان لتقوم هذه الحكومة بتصحيح الوضع. على الحكومة التوجّه توجّهاً مباشراً وجدياً إلى العمل الشامل والمخطّط والمُدْرَج في ميزانية. وعليها عدم تجاهل إشارات التحذير الواضحة.

سيكوي (وهي منظمّة مشتركة للمواطنين العرب واليهود) لا تكتفي بتحليل الواقع وكشفه؛ إنّها منظمّة تعمل على تغيير الواقع. نقوم بذلك من خلال تطبيق المشاريع المختلفة في مستويات ثلاثة: أمام الحكومة. في صفوف السلطة المحليّة، وفي صفوف الجمهور الواسع. هذه المبادرات تبتغي تدعيم سياسة متساوية، وخلق أطر عمل ثابتة وإقناع الجمهور للعمل على تحقيق المساواة والتعامل بجديّة مع قضية المساواة.

ليس من السهل العمل في الواقع الصعب الذي وُصف في ما سلف. بيد أنّنا نؤمن بإمكانية تغيير الواقع. ونحن مصمّمون على مواصلة العمل على خلق التغييرات الفعلية، وذلك انطلاقاً من التزامنا بمبادئ العدل والمساواة والحرية.

نعرض أمامكم مؤشّر المساواة الثالث، ثمره لعمل الكثيرين من طواقم العمل والخبراء. نتحدّث هنا عن مؤشّر مهنيّ يعتمد على طرائق بحث علمية، مؤشّر حررّ بمساعدة أفضل المهنيين في البلاد في مجالات البحث ذات الصلة.

موجز

من المؤشر الحالي، يتضح كذلك أنّ غياب المساواة بين اليهود والعرب أخذ بالتوسع. ما يعنيه الأمر هو أنّ تصريحات حكومات إسرائيل وأفعالها في العُقد الأخير لم تُترجم إلى تقليص (وإن كان طفيفاً) لعدم المساواة بين المواطنين العرب واليهود. ينبغي لهذه الحقيقة أن تقض مضاجعنا. يجدر التعامل مع معطيات المؤشر الخطيرة كإشارات تحذّر من النتائج الهدامة لسياسة الحكومة. التحليلات والمدارك التي يتضمنها هذا المؤشر تشكّل برنامجاً لتغيير هذه السياسات.

في هذا الصدد، نحّي طاقم عاملي سيكوي الذي عمل وساهم في بناء هذا المؤشر، ونشكر بخاصة الأئمة منار محمود، والسيد ياسر عواد، اللذين بذلا الكثير من التفكير والوقت لتحسين المؤشر، وجميع المعطيات ومعالجتها وكتابة التقرير الذي نضعه بين أيديكم.

كذلك نعبر عن شكرنا للسيد علاء حمدان الذي انضمّ إلى دائرة الأبحاث في الجمعية، وبذل الكثير في سبيل إنتاج المؤشر.

نشكر كذلك أعضاء اللجنة التوجيهية لبناء المؤشر: البروفيسور دافيد نحيماس؛ البروفيسور محمد حاج يحيى؛ البروفيسور يوسي ياهاف؛ البروفيسور راسم خميايسي -الذين رافقوا عمل أعضاء الطاقم وبذلوا الكثير لاستكمال المؤشر الثالث.

نشكر كذلك خبراء المضامين الذين لم يألوا جهداً في تقديم الملاحظات والمشورة: د. خالد أبو عصبه؛ د. عنات بن سيمون؛ د. جوني چال؛ د. نهاية داوود؛ د. رافيت حنانيل؛ السيد محمد خطيب؛ البروفيسور راسم خميايسي؛ د. سامي معاري؛ د. شلومو سفيرسكي؛ البروفيسور يوسي كاطان.

في الختام، نشكر شولي (شالوم) ديختر الذي أنهى في نهاية السنة الفائتة عشر سنوات من العمل في جمعية سيكوي مديراً عاماً مشاركاً، ساهم شولي مساهمة بالغة في تعزيز المنظمة ونشر رسالتها. نحن على اقتناع تامّ أنّ أفكار شولي، ومساهمته، ومهنته، وإيمانه بعدالة طريقنا، كلّ تلك ستراقدنا على امتداد الطريق. نشكر شولي على كلّ هذه الأمور، ونتمنّى له النجاح في مواصلة دربه.

مع خيات

الحامي علي حيدر ورون چيرليتس

مديران عامان مشاركان

جمعية سيكوي هي منظمة مشتركة لليهود والعرب مواطني الدولة. تعمل من أجل تحقيق المساواة الكاملة بين المواطنين اليهود والعرب. تضع الجمعية على عاتقها المسؤولية المدنية لتطوير وعرض مؤشر المساواة بين اليهود والعرب للسنة الثالثة على التوالي. مؤشر المساواة يشكّل ثمرة عمل الكثير من الخبراء العرب واليهود المعروفين في البلاد، والذين ساهموا بوقتهم وطاقاتهم بغية بناء هذا المؤشر المتميز. في السنة الثالثة للمؤشر، يتبين لنا أنّ غياب المساواة بين اليهود والعرب يواصل تدهوره. أي أنّ الفجوات بين المجموعتين أخذت بالتوسع وليس لصالح الجمهور العربي.

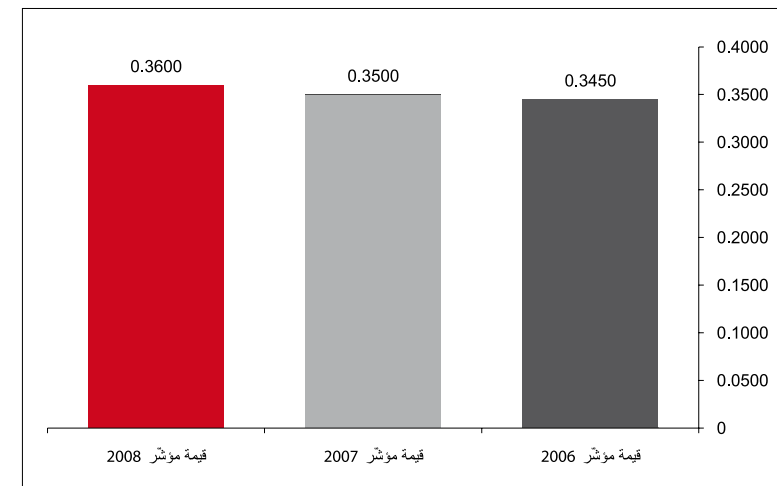
مؤشر المساواة بين اليهود والعرب هو المؤشر التجميعي الأول في إسرائيل، من حيث التحليل المنهجي للفجوات بين اليهود والعرب مواطني الدولة. من خلال المؤشر، نصبو إلى عرض صورة واسعة قدر الإمكان لوضع المساواة بين اليهود والعرب في الكثير من المجالات، وذلك بالاستناد إلى محدوديات بنك المعطيات المتوافرة لدينا. كما المؤشرات التي نُشرت في سنين سابقة، يتمحور المؤشر الحالي في الجانب الاجتماعي الاقتصادي فقط. يشكّل هذا المؤشر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: الصحة؛ الإسكان؛ التربية والتعليم؛ التشغيل؛ الرفاه الاجتماعي.

بغية تقييم مستوى المساواة تقيماً كمياً بين اليهود والعرب، في كلّ واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والتغيرات، ثمة حاجة إلى بناء مؤشر تجميعي (تكاملي)، بواسطته يمكن ربط جميع التغيرات معاً، وموزنتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشر التجميعي وزناً لكلّ واحدة من المجموعات السكانية حسب حصتها من المجموعة السكانية العامة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكائيتين بالنسبة لكلّ واحد من التغيرات، ما يعنيه الأمر هو أنّه، في ظروف المساواة، ستتناسب حصّة كلّ مجموعة في إجمالي "كعكة" الموارد مع حصتها في المجموعة السكانية العامة. تجري موزنة المؤشرات التجميعية الخمسة داخل مؤشر موزون واحد، ويجري تحديد وزن كلّ واحد من المجالات (التربية والتعليم؛ الصحة؛ الرفاه الاجتماعي؛ التشغيل؛ الإسكان) في المؤشر الموزون بالتواؤم مع حصّة كلّ واحد من المجالات من المجموع العام للإنفاق القومي في المجالات الخمسة مجتمعة.

يتحرّك مدى قيم المؤشر بين (-1) و (1)، عندما تكون قيمة المؤشر صفراً، فهو يشير إلى المساواة التامة، وكلّما انحرف المؤشر نحو قيمة "1"، دلّ الأمر على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية اليهودية، وإن انحرف المؤشر نحو قيمة "1-"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية العربية.

قيمة مؤشر المساواة الموزون للعام 2008 تشير إلى ارتفاع في مستوى عدم المساواة بين اليهود والعرب. أي اتّسع الفجوات بين المجموعتين السكائيتين لغير صالح الجمهور العربي. قيمة مؤشر المساواة للعام 2008 هي 0.3600، وهي مرتفعة نسبياً مقارنةً بمؤشر العام 2007 (الذي بلغ 0.3500) ومؤشر العام 2006 (الذي بلغ 0.3450). بكلمات أخرى: بين العامين 2006 و 2008، حصل ارتفاع مثير للقلق في مؤشر عدم المساواة العامة بين اليهود والعرب (راجعوا الرسم "أ").

الرسم "أ" - قيم المؤشرات الموزونة 2006-2008



لشديد أسفنا. يدلّ المؤشر على اتساع في أحجام غياب المساواة في أربعة من المجالات الخمسة التي فُحصت (مجال التربية والتعليم هو الاستثناء). هذا الاتساع يواصل نزعة زيادة الفجوة التي ظهرت منذ إعداد المؤشر الأول في العام 2006.

في ما يلي التغيرات في المؤشر بين العامين 2007 و 2008 بحسب المجالات المختلفة:

الرسم "ب": قيم المؤشرات التجميعية في الصحة، والإسكان، والتعليم، والتشغيل، والرفاه، ومؤشرات المساواة الموزونة 2007-2008



1 بغية إتاحة المقارنة بين مؤسّر 2006 ومؤسّر 2007 ومؤسّر 2008، جرى توحيد في أساس الاحتساب بمساعدة معدّل متحرّك. على نحو احتسب فيه مؤسّر العام 2006 من جديد بصيغة العام 2007 كالتالي: أجرى الاحتساب فقط لمؤسّري الإسكان والرفاه الاجتماعي (ابتداءً من العام 2006، حصل تغيير في قاعدة احتسابهما) للعام 2006 بصيغة 2007، وذلك من خلال تقليل قيمة مؤسّر العام 2007 في هذين المجالين بنسبة ارتفاع هذين المؤسّرين بين مؤسّر 2006 ومؤسّر 2007 بصيغة 2006.

قيمة مؤسّر الصحة للعام 2008

هو الأدنى بين المؤسّرات الخمسة. على الرغم من ذلك، يظهر ارتفاع في قيمة هذا المؤسّر للسنة الثالثة على التوالي؛ وهو ارتفاع يشير إلى اتساع الفجوة لصالح الجمهور اليهودي. وصل مؤسّر الصحة للعام 2008 إلى 0.2225 مقابل 0.2108 (مؤسّر 2007) و 0.2076 (مؤسّر 2006). هذه النتائج تشير إلى تفاقم الوضع. أي اتساع غياب المساواة في مجال الصحة -لغير صالح الجمهور العربي- بنحو 7.1% بدءاً من العام 2006.

قيمة مؤسّر الإسكان للعام 2008

هو مؤسّر مرتفع نسبياً مقارنةً بالسنوات السابقة، ويصل إلى 0.2820، مقابل 0.02706 (2007) و 0.2678 (2006).² هذه النتائج تدلّ على تدهور الوضع واتساع غياب المساواة بين اليهود والعرب في مجال الإسكان بنسبة 5.3% لصالح الجمهور اليهودي.

قيمة مؤسّر التربية والتعليم للعام 2008

يشير إلى تراجع في السنوات الأخيرة: 0.3260 مقابل 0.3413 (2007) و 0.3420 (2006). هذه النتائج تشير إلى تقلص غياب المساواة بنحو 4.7% بدءاً من العام 2006 بين اليهود والعرب.

قيمة مؤسّر التشغيل للعام 2008

يشير إلى حصول ارتفاع: 0.3851 (2008) مقابل 0.3705 (2007). أي ارتفاع بنحو 3.9%؛ وذلك مقابل تراجع بنحو 4.7% بين العامين 2006 و 2007. من 0.3882 إلى 0.3705. الاتجاه العام يشير إلى استقرار في مؤسّر التشغيل.

قيمة مؤسّر الرفاه الاجتماعي للعام 2008

هو الأعلى بين المؤسّرات التجميعية، ويبلغ هذا العام 0.6009 مقابل 0.5595 (2007) و 0.5386 (2006).³ للسنة الثالثة على التوالي. ترتفع قيمة مؤسّر الرفاه الاجتماعي. أي إنّ الفجوات بين العرب واليهود تتسع لصالح الجمهور اليهودي. نتحدث هنا عن ارتفاع حادّ بـ 11.5% بين الأعوام 2006-2008.

تلخيص

يضع مؤسّر المساواة 2008 صورة قائمة أمام الجمهور وصنّاع القرار في الدولة. ينتج غياب المساواة بين اليهود والعرب من الفجوة بين المساهمات الحكومية، ومن الفجوة في امتحان الحصيلّة النهائيّة للسياسات الحكومية على امتداد الوقت بين العرب واليهود. أي نتائج ماهية التنفيذ⁴ لهذه السياسة. الفجوة المذكورة تتجسّد في المجالات التالية:

- في مجال الصحة، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.28 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال الإسكان، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.39 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال التعليم، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.48 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- في مجال التشغيل، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهودي مماثل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.62 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.

2 راجعوا الملاحظة الهامشيّة "1".

3 راجعوا الملاحظة الهامشيّة "1".

4 تتجسّد ماهية التنفيذ بقيمة المتغيّرات في المؤسّر. سواء أكانت تلك متغيّرات تعكس استنثار المساهمات المباشرة (كميزانية مكاتب الرفاه، وقوى التدريس، وغيرها)، أم متغيّرات تعكس النواج (كمستوى التعليم، والفقر، والتشغيل، وغيرها).

مؤشر المساواة 2008

مقدمة وشروحات

- في مجال الرفاه الاجتماعي، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مائل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 2.5 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.
- بصورة عامّة، اختبار ماهية التنفيذ الحكوميّ تجاه النسمة الواحدة من صفوف الجمهور اليهوديّ مائل لاختبار ماهية التنفيذ تجاه 1.56 نسمة من صفوف الجمهور العربيّ.

نتائج هذا المؤشر. مع انتهاء ثلاث سنوات من المتابعة، تشير -لأسفنا الشديد- إلى تفاقم غياب المساواة بين المواطنين العرب واليهود للسنة الثالثة على التوالي. يتبين من المؤشر أنّ السنة الأخيرة شهدت تدهوراً في غياب المساواة في كلّ واحد من المجالات، باستثناء مجال التربية والتعليم. الصورة التي تُستشفّ من هذه المعطيات مدعاة لأشدّ القلق. وينبغي لها أن تشكّل شارة تحذير لصناع القرار وللجمهور الواسع. ندعو الحكومة للعمل على نحوٍ فوريّ وطارئٍ لتقليص الفجوات.

تُشتقّ قيمة المساواة من الفرضية الأساسية التي مفادها أنّ قيمة الحياة هي القاسم المشترك لجميع أبناء الجنس البشريّ. وهي التي تمنحهم حقاً طبيعياً بالعيش بكرامة. لا يعني الإلتزام بمبدأ المساواة المحاولة فحسب. بل يعني كذلك تطبيقاً منهجياً لهذا المبدأ في كل المجالات الحياتية، وجاه جميع بني البشر. بغض النظر عن مميزات مثل الثراء، والمنشأ العرقيّ، والقومية، والمعتقد الدينيّ، والجنس، والميول الجنسية، والموروث الجينيّ، والصحة، والثقافة. على الرغم من ذلك، يستوجب تطبيق المساواة مراعاة التباين بين البشر. على كل ما يعنيه هذا الأمر. يولد الناس ضمن ظروف حياتية متباينة، وهي التي تؤثر في قدرتهم على التحكّم بحياتهم. من هنا، يستلزم تطبيق الحقوق الأساسية التعامل مع مجمل الموارد التي تتوافر للمجتمع، ومع طريقة توزيعها بين أعضائه.⁵

تنبع أهميّة المساواة كقيمة إنسانية من دوافع أخلاقية قيمية، ومن دوافع نفعية على حدّ سواء. من المنظور الأخلاقيّ، يجري التعامل مع المساواة كحقّ طبيعيّ لجميع الأفراد والفئات داخل المجتمع. انتفاعياً، تُعتبر المساواة شرطاً أساسياً لتطبيق النظام الديمقراطيّ. تُعتبر المساواة كذلك وسيلة حيوية لتطوير مستوى القدرة والتنفيذ البشريين في المجالات الحياتية المختلفة، مثل الاقتصاد وخاصة في مجالات التشغيل والرفاه الاجتماعي، والإسكان، والتربية والصحة. وأشارت دراسات كثيرة أنّ التمييز والفجوات الاقتصادية الاجتماعية العميقة تمسّ بالإجازات في جميع المرافق الحياتية⁶. ينضاف إلى ذلك أنّ المساواة ضرورية لبلورة الاتفاق الاجتماعيّ والحفاظ عليه. في المقابل، ينهش التمييز الاستقرار والتماسك الاجتماعيين.⁷

خلق التزام الدولة والمنظمات المختلفة بمبدأ المساواة (بوصفه إحدى القيم التي يجب الاهتمام بها عند اتخاذ القرارات، ووضع السياسات)، خلق حاجة متزايدة إلى تطوير أدوات متابعة ورقابة لحالة المساواة بين الشرائح السكانية المختلفة. بادرت الأمم المتحدة إلى بناء مؤشرات التنمية البشرية (Human Development Index) التي تقيس الفجوات في مستوى التنمية الإنسانية بين الدول. في الولايات المتحدة الأمريكية، بادرت العصابة المدنية الوطنية (National Urban League) إلى بناء مؤشر المساواة بين السود والبيض. في إطار الاتحاد الأوروبي، طُرحت مبادرات لبناء مؤشر مساواة جنديّ، وعلى ضوء اتساع ظاهرة الهجرة جرى بناء مؤشر الاحتواء الأوروبي (European Inclusion Index)، بغية متابعة سياسات الهجرة في دول الاتحاد الأوروبي المختلفة.

يُعتبر مؤشر المساواة بين اليهود والعرب المؤشر التجميعيّ الأوّل من نوعه في إسرائيل من حيث خليله المنهجية للفجوات بين العرب واليهود مواطني الدولة. بواسطة المؤشر، نرغب في عرض صورة واسعة قدر الإمكان لحالة

5 Edward N. Zalta. (ED.) Stanford encyclopedia of Philosophy. Stanford CA: Center for the Study of Language and Information, Stanford University, 1998

6 United Nation Development Programme. "Inequality and Human Development". Human Development Report 2005.

7 تقرير لجنة التحقيق الرسمية لاستيضاح الصدمات بين قوّات الأمن ومواطنين إسرائيليين في أكتوبر 2000. القدس: أيلول، 2003، ص 43.

المساواة المدنية بين اليهود والعرب في إسرائيل في حقول المواطنة الثلاثة الأساسية: المساواة أمام القانون: المساواة في الخلبة السياسية: المساواة الاجتماعية السياسية: كل ذلك، بطبيعة الحال، ضمن ما يليه مخزون المعلومات المتوافر لدينا. حتى الآن، تقتصر معالجة المؤشر على الجانب الاجتماعي الاقتصادي، وسيشكل هذا المؤشر أداة مقارنة بين اليهود والعرب في المجالات التالية: الصحة: الإسكان: التربية والتعليم: التشغيل: الرفاه الاجتماعي.

بغية تقييم مستوى المساواة كمياً بين اليهود والعرب، في كل واحد من المجالات المختارة، ومن خلال الدمج اللائق للدلائل والمتغيرات، ثمة حاجة إلى بناء مؤشر جماعي (تكاملي)، يمكن بواسطته ربط جميع المتغيرات معاً، وموزنتها في قيمة شاملة واحدة. يمنح المؤشر التجميعي وزناً لكل واحدة من المجموعات السكانية حسب حصتها من المجموعة السكانية العامة، ويأخذ بعين الاعتبار درجة الاختلاف بين المجموعتين السكائيتين بالنسبة لكل واحد من المتغيرات. ما يعنيه الأمر هو أنه، وفي ظروف المساواة، ستتناسب حصة كل مجموعة في إجمالي "كعكة" الموارد مع حصتها في المجموعة السكانية العامة. تجري موزنة المؤشرات التجميعية الخمسة داخل مؤشر موزون واحد. ويجري تحديد وزن كل واحد من المجالات (الصحة: الإسكان: التربية والتعليم: التشغيل: الرفاه الاجتماعي) في المؤشر الموزون بالتساوي مع حصة كل واحد من المجالات من المجموع العام للإنفاق القومي في المجالات الخمسة مجتمعة.

أهداف المؤشر:

- يخدم مؤشر المساواة الأهداف المركزية التالية:
- يُستخدم كأداة متابعة لسياسات الحكومة ونواهجها.
- مراقبة وضع الفجوات بين اليهود والعرب خلال فترة زمنية معطاة، وعلى محور زمني متواصل.
- التأثير على الرأي العام بواسطة رفع الوعي، وتطوير دعم المساواة والالتزام بها.
- تحديد أهداف لسد الفجوات بين المجموعتين السكائيتين.

جمهور الهدف:

جمهورا الهدف الأساسيان للمؤشر هما المؤسسات الحكومية والجمهور العريض. وإلى جانب المتابعة وممارسة الضغوطات على مؤسسات الحكم، ثمة حاجة إلى تعميق الوعي العام للنتائج الهدامة المترتبة عن التمييز وغياب المساواة، وضرورة أخرى تكمن في تعزيز وتمكين المجموعات السكانية التي تعاني من الإجحاف، كي تتمكن من مواجهته بنجاح أكبر.

استخدامات المؤشر

يستخدم المؤشر كأداة تشخيص ومسح لحالات عدم المساواة، ولقياس أحجام عدم المساواة، ومراقبة التقدم أو التراجع في حالة المساواة على امتداد محور زمني متواصل. سيكون في مقدورنا، في مراحل متقدمة، الإشارة -بواسطة المؤشر- إلى إمكانية الربط بين متغيرات مختلفة ونواهج ميدانية.

جمهور المؤشر

استقينا جُل معطيات المؤشر من دائرة الإحصاء المركزية التي تنشر معطياتها حول ثلاث فئات من المجموعات السكانية:

1. العرب مواطني دولة إسرائيل وسكان القدس الشرقية؛
2. اليهود مواطني دولة إسرائيل؛
3. آخرين، أي مواطني دولة إسرائيل من غير اليهود وغير العرب.

يتطرق مؤشر المساواة إلى مجموعتين سكائيتين هما العرب واليهود. الفئة الأولى تشمل العرب مواطني إسرائيل -من في ذلك سكان شرقي القدس⁸؛ بينما تضم الفئة الأخيرة اليهود وآخرين -أبناء ديانات أخرى من غير العرب.

8 في الكثير من الحسابات، وبخاصة تلك المتصلة بالمؤشر، لا يميز دائرة الإحصاء المركزية بين المواطنين العرب في إسرائيل وبين سكان القدس الشرقية.

مصادر معطيات المؤشر

أُستقيت المعطيات التي اعتمدها المؤشر من معطيات قائمة، درجت على نشرها دائرة الإحصاء المركزية، ومؤسسة التأمين الوطني ومواقع الوزارات المختلفة، بالإضافة إلى معطيات وفرتها لنا أقسام إتاحة المعلومات في الوزارات الحكومية المختلفة، تتعلق جودة نتائج المؤشر -إلى مدى بعيد- بحجم المتغيرات التي يشملها، وكذلك بجودة تلك المتغيرات. نأمل أن يكبر مخزون المعطيات التي توفرها لنا الوزارات الحكومية كي يصبح في مستطاعنا توسيع وتعميق الصورة التي يستعرضها المؤشر، وكي نتمكن بالتالي من تقديم عرض أوفى وأفضل للعوائق التي تواجه المساواة، وللفرص الكامنة لتعزيزه.

نشكر موظفي الوزارات الحكومية الذين وقروا لنا المعطيات المطلوبة، ونشكر كذلك كل من قرأ المسودات وقدموا ملاحظاتهم عليها، لا سيما موظفي وزارة الرفاه الاجتماعي، ووزارة البناء والإسكان، ووزارة الصحة.

دلائل ومتغيرات

يشمل مؤشر المساواة، بخمسة مجالاته، 16 من الدلائل و 96 متغيراً. نرغب في أن يشمل المؤشر تلك الدلائل والمتغيرات التي تحظى بأكبر قدر من القبول أو الاتفاق، ونرغب كذلك في إدخال أكبر تحسين ممكن على توصيف صورة الوضع. تعتمد الدلائل والمتغيرات التي اختيرت على وحدات فحص متنوعة (أفراد: عائلات: مجموعات سكانية: منطقة جغرافية -وغير ذلك) بواسطتها يمكن تجسيد أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، ويمكن كذلك استخدامها كمقاييس للتغيرات المطلوبة في السياسات العامة. يمكن تصنيف متغيرات المؤشر حسب تصنيفات مختلفة، ومن خلال ذلك يمكن تحليل الوضع القائم بأبعاد مختلفة (كمتغيرات تصف الدواخل -على سبيل المثال- ومتغيرات تصف النواهج).

يتطور مؤشر المساواة تدريجياً، وعليه نرغب في توسيع عدد المتغيرات والدلائل التي يشملها هذا المؤشر. على الرغم من ذلك، نحن ندرك تمام الإدراك أن التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيرات تمس بتتالي المؤشر (لكن ليس بالنزعة العامة). لذا سيجري مرة كل بضعة سنوات إدخال التغييرات ذات الإسقاطات البعيدة المدى على قيمة المؤشر وتتاليه. هذا العام لم ندخل أي من التغييرات في منظومة الدلائل والمتغيرات مقارنة بمؤشر 2007 لذا فالمقارنة ممكنة وواضحة.

مدى قيم المؤشر

يتحرك مدى قيم المؤشر، *index*، بين "1-" و "1". عندما تكون قيمة المؤشر صفراً، فهو يشير إلى المساواة التامة؛ وكلما انحرف المؤشر نحو قيمة "1"، دلّ الأمر على عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية اليهودية، وعندما ينحرف المؤشر نحو قيمة "1-"، أشار الأمر إلى عدم مساواة أكبر لصالح المجموعة السكانية العربية.

عرض رياضي

يتمثل كل متغير بواسطة المعدل على امتداد خمس سنوات، ويشار إليه بـ C_i ، بحيث يشير إلى متغير معطى من أصل n متغيرات مختلفة. لكل فكتور C_i هنالك C_{ij} ، حيث يشير j إلى مجموعة سكانية معطاة من مجموع m من المجموعات السكانية الفرعية (في الحالة الماثلة أمامنا: $m=2$ ، وهذا يشير إلى اليهود والعرب). يمكن احتساب معدل القيمة لكل متغير i للمجموع العام للسكان (وسيشير إليه بـ mc_i) على النحو التالي:

$$mc_i = \sum_{j=1}^m p_j c_{ij}$$

9 راجعوا مفتاح الدلائل والمتغيرات، ص 69-72.

بحيث يكون عامل (فاكتور) p_j التوزين للمجموعة السكانية j ويسري:

$$\sum_{j=1}^m p_j = 1$$

بغية ضمّ متغيرات مختلفة جرى قياسها بوحدات مختلفة، جرى معايرة كلّ فاكتر c_i لفاكتور جديد N_i بحيث: $N_{ij} = p_j c_{ij} / mc_i$

لذا، لكلّ i يتولّد متغير ثنائيّ مع تلاؤم مقادير $\sum_{j=1}^m N_{ij} = 1$ مع معدّل يساوي $\bar{N}_i = \sum_{j=1}^m N_{ij}$ وانحراف

$$S_i = (\bar{N}_i * (1 - \bar{N}_i))^{0.5}$$

$$IND_j = \sum_{i=1}^n \frac{(\bar{N}_i / S_i)}{(p_j / S_i)}$$

نقوم باحتساب المؤشر التجميعي لكلّ واحدة من المجموعات الفرعية بالتعامل مع المجال الخاضع للبحث. ويشار إليه بـ IND_j . كالمجموع الموزون لفاكتور المتغيرات المعدّل لنفس المجموعة السكانية الفرعية (\bar{N}_i) (بحيث يكون الوزن المنوح للمتغير المقلوب للانحراف المعياري S_i). الحصة في معادلة IND_j للنسبة بين الموجود (observation) وبين المتوقع (expectation).

المؤشر IND_j احتسب لكلّ مجموعة فرعية على انفراد، وعلى هذا النحو تولّد مؤشر نسبيّ جديد. وهو النسبة بين الفرق بين مؤشر المجموعتين السكائيتين الفرعيتين المقسوم على القيمة الأقصىة للمؤشر بين المجموعتين السكائيتين الفرعيتين وأشير إليه بـ $index$. في حالتنا، ثمة مجموعتان سكائيتان (العرب واليهود). ولذا $j = 1, 2$. والمؤشر معرّف على النحو التالي:

$$index = \frac{IND_1 - IND_2}{Max(IND_1, IND_2)}$$

دالة الـ $Max(.,.)$ تعكس التكميل (التحويل) الذي يجب تنفيذه كتعبير عن العامل كي نتوصّل إلى المساواة للمجموعة السكانية التي حصلت على أقلّ من الحصة التي تستحقّها حسب حصّتها النسبية في المجموعة السكانية العامة.

من المهمّ أن نشير هنا أنّه، بغية المحافظة على جانس تأثير التغيير في قيم المتغير الخاضع للبحث، جرى تصنيف المتغيرات في التحليل حسب طابع تأثيرها على اتجاه قيم المؤشر. ثمة متغيرات تؤثر على نحو إيجابي في وضع المجموعة السكانية الفرعية كلّما ارتفعت قيمة معدّلها. في المقابل، ثمة متغيرات تؤثر سلباً في وضع المجموعة السكانية الفرعية (علاقة عكسية). كلّما ارتفعت قيمة معدّلها، على سبيل المثال، عندما يقلّ معدّل عدد التلاميذ في الصفّ، يتحسنّ وضع المجموعة الفرعية. خضعت هذه المتغيرات لعملية تحويل، وجرى تسجيلها بقيمتها العكسية (1 يقسم على معدّل المتغير). لم يحصل أيّ تغيير على سائر المتغيرات.

صفات ومميزات المؤشر:

- يحمل المؤشر صفات إحصائية متعارفاً عليها في مثل هذا النوع من المؤشرات.
- يتميز المؤشر بقدرته على تنبؤ حدوث التغييرات التي تطرأ على حالة المساواة/ عدم المساواة.
- ثمة أهمية قصوى لقيمة بارامتر الموزنة في معادلة المؤشر. لذا، ينبغي تحديد قيمة ذات مغزى (يمكن لها أن تكون قيمة مختلفة لدلائل ومؤشرات مختلفة). تعبّر عن السياسات الموضوعية أو التوزيع الحقيقي، أو بدل ذلك كتناسب كمّي بين مجموعتين سكائيتين. حين يكون بارامتر الموازنة موحدًا وثابتًا، تؤثر قيم المتغيرات في درجة المساواة بين المجموعتين السكائيتين. عند وجود تغيير في بارامتر الموازنة، وفي قيم المتغيرات، تؤثر قوى التغيير والعلاقة بينها (بين هذه القوى) على درجة المساواة. يمكن استخدام متغيرات مختلفة لبارامتر الموزنة لمتغيرات مختلفة، ولكن من خلال المحافظة على الدلالة ذات الارتباط بالموزنة المقترحة.
- كلّما كان انتشار المتغيرات بمفهوم المساواة بين عزم (moment) أول (معدّل) وعزم ثانٍ (اختلاف) بين المجموعتين السكائيتين، اقتربت قيمة المؤشر من الصفر (ينحرف نحو المساواة).
- يأخذ المؤشر $index$ بالحسبان قيمة المتغير i المعابر لمجموعة سكانية واحدة وكذلك المسافة بين المتغير i المعابر في مجموعة سكانية واحدة وبين المتغير i المعابر في المجموعة السكانية الثانية.
- يُعتبر المؤشر $index$ دالة لبارامتر الموزنة، حصّتها في الحيز ما عدا الأطراف (في الأطراف قيمة المؤشر صفر، لعدم قيام فرضية وجود مجموعتين سكائيتين).
- بوجود معطى شكل انتشار المتغيرات في المجموعتين "أ" و "ب"، وبافتراض أنّ انتشار المتغيرات في المجموعتين "أ" و "ب" ليس متماثلًا بمفهوم عزم أول وعزم ثانٍ، عندها توجد قيمة a لبارامتر الموزنة a والذي بالنسبة له $index = 0$ (مساواة تامّة). عندما $a \geq 0$ ، كلّما قام a بالتداخل في a تداخل $index$ لمساواة مطلقة. في المقابل، عندما يتداخل $a < a \leq 1$ ، يتداخل عندها $index$ لعدم مساواة مطلقة. هذه الصفة تشير إلى أنّه على الرغم من أنّ الفجوة بين المجموعتين السكائيتين واسعة، هنالك مجال لبارامتر الموزنة ($a, 0$) فيه يتداخل $index$ في المساواة برغم حصّة المجموعة الفرعية المرجعية، بما يضمن مستوى عدم مساواة معطى بنطاق الدلائل المعمول بها في التحليل.

المؤشر الموزون

يلخّص المؤشر الموزون ويجمع المؤشرات التجميعية الخمسة، ويعكس بُعد المجموعتين السكائيتين عن نقطة المساواة. جرّت موزنة كلّ واحد من المؤشرات التجميعية حسب الوزن النسبيّ لكلّ واحد من المجالات الخمسة في الإنفاق القوميّ. يرجع منطلق الموزنة في الإنفاق القوميّ إلى حقيقة أنّ الإنفاق القوميّ يشمل مجموع الإنفاق العامّ (الحكومة، والحكم المحليّ، والمؤسسات غير الربحية) بالتلاؤم مع السياسات الموضوعية وسلّم الأفضليات القوميّ. وكذلك مجموع الإنفاق الخاصّ (الأُسَر والأفراد) في المجالات المختلفة حسب القدرة والتفضيلات. مجموع مرّكبات حاصل ضرب قيم المؤشرات في المجالات الخمسة في النسب المئوية للإنفاق القوميّ يعرض المقابل النهائيّ بين رصد الحكومة والأُسَر وبين الموارد الفعلية.

طريقة الاحتمال

احتساب قيمة المؤشر جرى من خلال استعمال اللائحة الألكترونية (excel). استخدمت طريقة الماكرو للبرمجية بغية تنفيذ تمثيل أدوار لدرجة حساسية قيمة المؤشر لتغييرات القيم، فعلى سبيل المثال، فُحصت حساسية المؤشر لتغييرات في بارامتر الموزنة، ولتغييرات في قيم المتغيرات والدلائل المختلفة للمجموعتين السكائيتين في جميع المجالات.